



النداء (بالدولار الأمريكي)

\$ 11,800,000	المياه والصرف الصحي والنظافة	
\$ 28,000,000	المأوي والمواد غير الغذائية وتنسيق وإدارة المخيمات	
\$ 10,000,000	التنسيق والسلامة	
\$ 15,000,000	الأمن الغذائي	
\$ 10,000,000	التوظيف في حالات الطوارئ وإعادة تأهيل المجتمعات	
\$ 30,000,000	الصحة	
\$ 38,000,000	دعم اللاجئين والمهاجرين متعدد القطاعات	
\$ 142,800,000		

لمحة عامة عن الوضع

تواجه اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم بوجود ما يزيد عن 24.1 مليون شخص، أي ما نسبته 80 بالمائة من السكان، في حاجة للمساعدات الإنسانية. ومع دخول هذه الأزمة الإنسانية المتفاقمة عامها الرابع لا زال الصراع الموسع الدائر حالياً والتدھور الاقتصادي المريع وانعدام الأمان الغذائي وانهيار الخدمات العامة الضرورية يرهق كاهل السكان في البلد ويزيد من هشاشتهم وضعفهم.

ومع تحول الأزمة إلى أزمة مطولة مستمرة أصبح 3.3 مليون شخص يمني نازحين داخلياً ونحو الكثير منهم بشكل متكرر وإلى مناطق أصبحت تعاني من وطأة ضغط النازحين الكبيرة بسبب تغير خطوط المواجهة في الصراع الدائر واتساع الأعمال العدائية وتعثر الوضع الاقتصادي. يعني أكثر من 20 مليون شخص في مختلف أنحاء البلد من انعدام الأمن الغذائي، منهم 10 ملايين شخص تقريباً يعانون من مستويات شديدة من الجوع.

وعلى الرغم من هذه الأزمة المستمرة في اليمن لا زالت اليمن تمثل بلد عبور للالاف من المهاجرين العابرين الهاجرين من الأوضاع الاقتصادية والسياسية/الأمنية المتدهورة في بلدانهم الأصلية والساعنين للحصول على فرص أفضل للحياة في الجزيرة العربية. وفي هذا الصدد لا زال المهاجرون من منطقة القرن الأفريقي يتدفعون إلى اليمن في رحلة خطيرة يعبرون بها البحر الأحمر أو خليج عدن إلى اليمن ومن ثم يشارعون في رحلة برية خطيرة من الساحل الجنوبي أو الغربي لليمن إلى الحدود الشمالية. يتم تنسيق هذه الهجرة غير المنتظمة بواسطة شبكات إجرامية راسخة عابرة للحدود تعمل في مجال تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والتي تنشط في الترويج لخدماتها للمهاجرين وتستفيد من إشغال الحكومة في اليمن. في عام 2018م، وصل إلى اليمن أكثر من 150,000 مهاجراً من منطقة القرن الأفريقي¹ ومن المتوقع أن يستمر هذا الحال كما هو عليه وأن يكون عدد المهاجرين الجديد الوافدين خلال عام 2019م مقارباً لهذا الرقم.

¹. مصروففة تعقب النازحين - مراقبة حركة التدفق (2018)، المنشورة من قبل المنظمة الدولية للهجرة في فبراير 2019م.



تنسق المنظمة الدولية للهجرة في اليمن أعمالها وأنشطتها مع مجالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والشركاء المحليين والإقليميين والوطنيين الآخرين وذلك من أجل تحديد أولويات الأنشطة وتنسيق العمل بما يخدم السكان والمهاجرين في اليمن.

تشترك المنظمة الدولية للهجرة في اليمن في قيادة كتلة المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق وإدارة المخيمات وهي أيضا الرئيسة المشاركة لكتلة المساعدة متعددة القطاعات لللاجئين والمهاجرين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتعتبر المنظمة الدولية للهجرة شريك نشط كذلك في قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة، الصحة، الأمن الغذائي والزراعة، التنسيق والسلامة، والتوظيف في حالات الطوارئ وإعادة تأهيل المجتمعات.

واستجابة لهذه الأزمة في اليمن، تناشد المنظمة الدولية للهجرة المجتمع الدولي بتوفير مبلغ 142 مليون دولار أمريكي لتمكن المنظمة من تقديم المساعدة الإنسانية متعددة القطاعات في المجالات التالية: الصحة، التنسيق، والسلامة، الأمن الغذائي، المياه والصرف الصحي والنظافة، المأوى، تنسيق وإدارة المخيمات، المواد غير الغذائية، التوظيف في حالات الطوارئ، إعادة تأهيل المجتمعات والمساعدات متعددة القطاعات للمهاجرين.

وبينما تم توزيع الأنشطة حسب القطاعات التقليدية للاستجابة الإنسانية إلا أن المنظمة الدولية للهجرة تسعى لإيجاد جوانب تكميل في البرامح وتفضل أن تنتهي نهج الاستجابة الفاعلة متعددة القطاعات حيثما يكون ذلك ممكناً.

المنظمة الدولية للهجرة في اليمن

أنشأت المنظمة الدولية للهجرة بعثتها في اليمن في عام 2007م وافتتحت مكتباً لها في صنعاء. واستمر فريق المنظمة الدولية للهجرة في اليمن في التوسيع بشكل سريع وأصبح لديهااليوم 400 عضو محلي في الفريق و 700 موظف بالعقد اليومي و 21 موظفاً دولياً وتنطلع المنظمة إلى مضاعفة عدد الموظفين الدوليين في البلد في الربع الأول من عام 2019م. لدى المنظمة حالياً مكاتب فرعية ومراكز استجابة للمهاجرين في محافظتي عدن والحديدة. هذا وستعمل المنظمة الدولية للهجرة على توسيع تواجدها في كافة محافظات اليمن وعلى الأخص على امتداد الحدود الساحلية والشمالية من أجل توسيع الاستجابة التي تقدمها للمهاجرين والعائدين.



المياه والصرف الصحي والنظافة

تشير التقديرات إلى أن حوالي 17.8 مليون شخص في اليمن بحاجة لشكل من أشكال المساعدة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة - أي ما يزيد على ثلثي عدد سكان اليمن - بمن فيهم حوالي 12.6 مليون شخص في حاجة ماسة لهذه المساعدة.

التمويل المطلوب

11,800,000 دولار

عدد الأشخاص المستهدفين

1,080,000

لقد أدت سنوات طويلة من ضعف التنمية والأضرار الشديدة التي لحقت بالبنية التحتية بسبب الصراع الدائر وعدم استقرار واردات الوقود والكوارث الطبيعية إلى جعل أنظمة المياه والصرف الصحي في حالة يرثى لها ولا تلبى الحد الأدنى من الخدمات المطلوبة، حيث أن 22 بالمائة فقط من سكان الريف و 46 بالمائة فقط من سكانحضر مرتبطين بشبكات المياه العامة التي لا تعمل بشكل كامل، كما يؤدي غياب الخدمات العامة وتدهور القوة الشرائية للسكان إلى المساهمة في ضعف الممارسات المتعلقة بالنظافة الشخصية. تؤدي هذه الظروف الصعبة إلى جعل السكان معرضين لمخاطر عالية تتمثل في الأمراض المنقولة عن طريق المياه والأمراض المائية الأخرى بما في ذلك مرض الكوليرا حيث أدى تكرر حالات تفشي وباء الكوليرا التي تتفاقم بسبب النزوح وضعف الخدمات إلى مقتل ما يقارب 2,800 شخصاً في اليمن منذ عام 2016م.²

من أجل مواجهة هذه الاحتياجات المتزايدة، ستقوم المنظمة الدولية للهجرة بتوسيع تغطيتها في مجال الاستجابة للمياه الصرف الصحي والنظافة في عام 2019م، مستهدفة الوصول إلى 3 محافظات إضافية بالإضافة إلى الخمسة عشر محافظة التي تم استهدافها في عام 2018م. وسوف تستمر أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة في استهداف السكان الأشد ضعفاً في اليمن بمن فيهم السكان النازحين والمجتمعات المستضيفة لهم والسكان المعرضين لخطر المجاعة وسوء التغذية والأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بوباء الكوليرا. ستقوم المنظمة الدولية للهجرة بدمج أنشطة استعادة وصيانة أنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة الحالية مع الأنشطة المباشرة لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال صيانة وتحسين أنظمة إمدادات المياه والصرف الصحي والتي تشمل توفير قطع الغيار وعناصر تنقية المياه، وتوزيع حقائب النظافة الشخصية الأساسية وشبكة البعض (الناموسيات) مصحوبة بأنشطة التوعية لممارسات النظافة الجيدة وتوفير المياه وبناء قدرات الشركاء المحليين والمؤسسات المحلية الشريكة لضمان تحقيق الاستجابة المستدامة.

المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق وإدارة المخيمات

تشير التقديرات إلى أن حوالي 6.7 مليون شخص في اليمن بحاجة للمساعدة الطارئة من حيث توفير المأوى والأدوات المنزلية الأساسية، منهم 4.5 مليون شخص بحاجة ماسة لهذه المساعدات.

التمويل المطلوب

28,000,000 دولار

عدد الأشخاص المستهدفين

420,000

ويشمل ذلك النازحين والمجتمعات المستضيفة والعائدين إلى مناطقهم. كما يقدر أن 26 بالمائة من هؤلاء النازحين يعيشون في مبانٍ عامة أو مراكز تجمعيّة أو في مراكز تجمع تلقائيّة متفرقة. تواجه هذه الفئة مصاعب جمة من حيث الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتتعرّض لمختلف صنوف المخاطر المتعلقة بالحماية، بما في ذلك مخاطر الاستغلال والتشرش والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

إن طبيعة هذا النزوح واستمراره تضعف قدرة السكان النازحين والمجتمعات المستضيفة على التأقلم مع الوضع الحالي حيث أصبح السكان أقل قدرة على تلبية احتياجاتهم الخاصة بأنفسهم من حيث المأوى والمواد غير الغذائية. لقد أدى التدهور الاقتصادي الحاد والانخفاض السريع في قيمة الريال اليمني وما صاحب ذلك من ارتفاع كبير في الأسعار إلى جعل المواد المنزلية ومواد المأوى في الأسواق المحلية بعيدة عن متناول السكان.

سوف تعمد المنظمة الدولية للهجرة إلى توسيع استجابتها في مجال المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق وإدارة المخيمات بغية معالجة الفجوات الحرجية بالنسبة لأولئك الذين امتد وطال نزوحهم، أو الذين تعرضوا لصدمات إضافية، وكذا السكان النازحين حديثاً.

². كافة البيانات مستقاة من النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية 2019م، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وباعتبار المنظمة الدولية للهجرة رئيس شريك لكتلة المأوى والمواد غير الغذائية وتنسيق وإدارة المذويات ستساهم المنظمة بكل نشاط في التنفيذ الفاعل والمنسق للاستجابات الهدافعة مع كافة الشركاء الآخرين في مختلف أنحاء البلاد. وستشمل المساعدة المباشرة التي تقدمها المنظمة الدولية للهجرة توفير المواد غير الغذائية المخصصة لاحتياجات معينة (مثل مجموعات الشتاء والعودة والنزوح الأولي) وتوفير الدعم من حيث توفر المأوى للأشخاص الذين يعيشون في مراكز تجميعية وأماكن إيواء مؤقتة وفي العراء. سوف تنظر المنظمة الدولية للهجرة قدر المستطاع في استخدام التحويلات النقدية كوسيلة لتوفير مرونة شرائية للمستفيدين مع دعم المجتمعات المحلية في الوقت عينه.

من بين 1,288 مركز استضافة للنازحين تم تسجيلها في مختلف أنحاء البلاد، 77 بالمائة منها لا يوجد فيها أي هيكل لإدارة المذويات. سوف يتم تنفيذ التدخلات المتعلقة بتنسيق وإدارة المذويات من خلال المزج بين نماذج العمل الثابتة حيثما يكون ذلك مناسباً والعمل من خلال الفرق المتنقلة حسب السياق المحلي. ستعمل الفرق المتنقلة على بناء قدرات كل من المستفيدين والشركاء المحليين في مجال إدارة وتنسيق الموضع كما ستعمل في نفس الوقت مع الوحدات الأخرى في المنظمة الدولية للهجرة على توفير الخدمات الأساسية المصممة حسب احتياجات كل موقع.

التنسيق والسلامة

تم إعادة إنشاء مصفوفة تتبع النزوح في عام 2018، وهي أداة حيوية لمراقبة النزوح وحركة السكان في إطار الجمهورية اليمنية وهي كذلك أداة شائعة تساعدها في تحديد الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن.

التمويل المطلوب

10,000,000 دولار

عدد الأشخاص المستهدفين

3,873,180

بوجود شبكة يتجاوز عدد الباحثين فيها عن 1,000 باحث يعملون في كافة محافظات اليمن، تنخرط مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في اليمن في مختلف أنواع جمع البيانات ومعالجتها ورفع التقارير ونشرها، مستهدفة السكان المتنقلين (النازحين والعائدين والمهاجرين)، حيث يتم جمع المعلومات عن أعدادهم ومواقعهم واحتياجاتهم وظروفهم المختلفة. ومن ثم يتم إعداد التقارير وقواعد البيانات والخرائط لتوزيعها على الجمهور عموماً وعلى المهتمين بشكل خاص بمن في ذلك السلطات الوطنية والفاعلين في المجالات الإنسانية والتنمية وكذا المانحين الدوليين إلى اليمن. بالإضافة إلى ذلك يتم من خلال مصفوفة تتبع النزوح تعقب تحركات المهاجرين الداخليين إلى اليمن والخارجين منها في نقاط رئيسية لتعقب تدفق المهاجرين وذلك بغية المساعدة في توفير المعلومات اللزمرة لل الاستجابة الإنسانية والاستجابة في مجال الحماية للمهاجرين وكذا لمراقبة توجهات الهجرة عموماً.

لقد تمكّن فريق وشركاء مصفوفة تتبع النزوح من تغطية 6,791 موقعًا في مختلف أنحاء البلاد لخدمة التقييم متعدد القطاعات للموضع بقيادة مكتب الأمم المتحدة للشئون الإنسانية في عام 2018م. يوفر التقييم متعدد القطاعات للموضع بيانات الخط الأساس المتعلقة بالفجوات والاحتياجات الإنسانية للمجتمعات في أنحاء اليمن. ستعمل المنظمة في عام 2019م على توسيع شبكتها الخاصة بمصفوفة تتبع النزوح من أجل توفير البيانات للتقييم متعدد القطاعات للموضع على مستوى الأسرة. يساعد هذا التقييم الدقيق الذي تم تطويره بالتنسيق مع الكتل الرئيسية والشركاء الرئيسيين العاملين في المجال الإنساني على ضمان أن يحصل السكان الضعفاء على الخدمات الكفؤة التي تتناسب مع احتياجاتهم. في عام 2019م سوف يتم الاعتماد على مصفوفة تتبع النزوح كأداة رئيسية للتسجيل في المناطق التي تشهد حرّكات نزوح وعودة جماعية. فعلى سبيل المثال، سيساعد تسجيل النازحين العائدين على تصميم الخدمات التي يتم تقديمها (المسائلة تجاه السكان المتضررين) وكذا تجنب أي ازدواجية في الاستجابة.

سوف تستمر المنظمة الدولية للهجرة في تحسين الكفاءة الوظيفية لمصفوفة تتبع النزوح مثل إضافة وظائف التقييم الفصلي للمناطق وأداة التتبع الطارئ. وسيسهم ذلك أكثر في تقديم المساعدات المسئولة والاستراتيجية من قبل شركاء العمل الإنساني في اليمن وتوفير المعلومات المحدثة بشكل منتظم عن حجم تدفقات السكان والخصائص السكانية، سواء داخل البلد أم عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك سيستمر فريق مصفوفة تتبع النزوح التابع للمنظمة الدولية للهجرة في القيادة المشتركة لفريق العمل المشترك بين الوكالات حول حركة السكان.

الأمن الغذائي

لا يزال الصراع وإنعدام الأمن هو الدافع الأساسي لانعدام الأمن الغذائي في اليمن، حيث يعاني ما يقارب 9.9 مليون يمني من الجوع الشديد وينعدم الأمن الغذائي لدى 10.1 مليون شخص آخرين. استقرت اليمن على حافة المجاعة في معظم عام 2018.

التمويل المطلوب

15,000,000 دولار

عدد الأشخاص المستهدفين

90,000

على الرغم من أن المنظمة الدولية للهجرة ليست تقليدياً من الأطراف الفاعلة في مجال الأمن الغذائي، إلا أن حجم الأزمة في اليمن يقتضي بالضرورة أن تقدم المنظمة الدولية للهجرة استجابة متعددة القطاعات، بما في ذلك دعم التحويلات النقدية متعددة الأغراض وتوزيع الأغذية بشكل عيني للسكان الضعفاء في المناطق التي تصل إليها الفرق التابعة للمنظمة الدولية للهجرة والتي تُعطى فيها الأولوية للاستجابة الإنسانية.

ستقوم المنظمة الدولية للهجرة في عام 2019م بتوسيع نطاق مساعداتها من أجل تخفيف المعاناة الناتجة عن عدم الوصول إلى الغذاء والدخل في أوساط النازحين والمجتمعات المستضيفة. وتشمل خطة توسيع الاستجابة ما يلي: (1) توفير القسائم الغذائية المناسبة للأسر الضعيفة النازحة التي تقيم حالياً في مراكز جماعية أو في أماكن إيواء غير لائق (في الكهوف أو تحت الأشجار .. الخ) أو في المجتمعات المضيفة و (2) توفير المساعدة الطارئة لسبل العيش وعلى الأخص من خلال استهداف المزارعين والصيادين.

هذا وسيساعد مزج كافة الأنشطة المذكورة أعلاه على توفير استجابة شاملة تعالج الاحتياجات قصيرة الأجل وطويلة الأجل كذلك للسكان الأشد ضعفاً مع دعم صمود ومقاومة سبل العيش وضمان أن يعود المستفيدين لممارسة حياتهم الطبيعية والاعتماد على النفس والحفاظ على الكرامة.

التوظيف في حالات الطوارئ وإعادة تأهيل المجتمعات

عاد ما يزيد على مليون شخص من النزوح إلى مجتمعاتهم الأصلية. ويتجلى ذلك بوضوح في محافظات عدن وأمانة العاصمة وتعز ولحج.

عاد الكثير من النازحين ليجدوا أن منازلهم وممتلكاتهم وسبل معيشتهم قد دمرت. وعانت الكثير من المجتمعات المستضيفة بسبب الصراع وضررها بنيتها التحتية. كما يمكن أن تؤدي عودة النازحين إلى توتر ومشادات على الموارد والخدمات المحدودة أصلاً.

خلال عام 2019م سوف تركز فرق التوظيف في حالات الطوارئ وإعادة تأهيل المجتمعات التابعة للمنظمة الدولية للهجرة على زيادة دخل الأسر وتنمية القدرة على التأقلم مع الصدمات باستخدام الأسلوب الذي يرتكز على المجتمع وبما يعزز من التماسك الاجتماعي ويضمن معالجة أولويات المجتمع. من خلال الوصول إلى رأس المال ستتمكن مختلف فئات المجتمع من الوصول بسهولة إلى مدخلات سبل العيش وتنوع أنشطتها الاقتصادية. ومن خلال تحسين الرفاء الاقتصادي، ستشهد مؤشرات جودة الحياة الأخرى تحسناً (تشمل هذه المؤشرات الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والاحتياجات الأساسية الأخرى). بالإضافة إلى ذلك سوف تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى تنفيذ برامج إعادة التأهيل التي تستهدف البنية التحتية العامة ونقط توفير المياه للمجتمعات.

سوف تركز المنظمة الدولية للهجرة تدخلاتها في مجال التوظيف في حالات الطوارئ وإعادة تأهيل المجتمعات في محافظات لحج والحديدة وإب وعدن وأبين وحضرموت وشبوة، وجميعها مناطق اعتبرت مناطق صراع في الماضي ولكنها الآن تنتقل نحو الاستقرار شيئاً فشيئاً بما يجعلها مناطق جاذبة للعائدين ومشجعة لعودة النازحين منها.

³. اللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية 2019.



مع وجود نصف المراافق الصحية فقط في اليمن تعمل بكمال طاقتها حالياً وبوجود 19.7 مليون شخص في اليمن بحاجة لمساعدة صحية، يُعد تقديم الخدمات الصحية من المهام الكبرى للجهات العاملة على تقديم المساعدة الإنسانية في اليمن.

التمويل المطلوب

30,000,000 دولار

من أجل المساعدة في توفير الاحتياجات المتزايدة للقطاع الصحي في اليمن، ستبني المنظمة الدولية للهجرة على البرنامج الصحية الحالية التي تنفذها داخل اليمن، وستستمر في توسيع وصول النساء والرجال والفتيات والفتية إلى الرعاية الصحية الأولية والثانوية وكذا تقديم المساعدة الطبية والفنية للمراكز والمستشفيات التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية.

عدد الأشخاص المستهدفين

1,500,000

خلال عام 2019م، ستقدم المنظمة الدولية للهجرة خدمات الرعاية الصحية للأشخاص الضعفاء في اليمن من خلال الاستجابة الثابتة والمنتقلة في 79 مديرية في مختلف أنحاء البلاد. تقدم المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية حزمة الحد الأدنى من الخدمات التي تشمل تقديم الدعم للكادر الصحي وتوفير المستلزمات والخدمات التخصصية وبناء القدرات بما يتواافق مع استراتيجية كتلة الصحة لتقديم ما يزيد على 792,000 استشارة صحية.

ستقوم المنظمة الدولية للهجرة بتوفير مهنيين في مجال الرعاية الصحية في مختلف أنحاء البلاد وكذا المعدات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية لضمان الحفاظ على الحد الأدنى من البنية التحتية الصحية أثناء فترة الصراع. كما تقدم المنظمة الدولية للهجرة استجابة متكاملة في مجال الصحة والمياه والصرف الصحي والنفايات من أجل زيادة أثر هذه التدخلات على الوقاية من مرض الكوليرا والاستجابة لها.

كما تقتضي مهمة المنظمة الدولية للهجرة الفريدة في مجال حركة اللاجئين والمهاجرين تقديم الخدمات الصحية التخصصية للمهاجرين واللاجئين العائدين قبل مغادرتهم وأثناء تنقلاتهم. ويترافق هذا الدعم من توفير الكراسى الخاصة بالمعاقين والنقلات إلى المراقبة الطبية أثناء الرحلات لضمان استقرار الحالة الصحية للهاجرين أثناء السفر وضمان وصولهم بصحة جيدة. المراقبة الطبية أثناء الرحلات لضمان استقرار الحالة الصحية للهاجرين أثناء السفر وضمان وصولهم بصحة جيدة.

دعم اللاجئين والمهاجرين متعدد القطاعات

يتعرض المهاجرون العابرون في اليمن لمخاطر جمة أثناء كل مرحلة من مراحل الرحلة بخلاف المخاطر المباشرة الناتجة عن الصراع المفتوح، كما توثق التقارير كيف يقوم المهربيون وال مجرمون الانتهازيون الآخرون الذين يعملون في منطقة القرن الأفريقي والمليء بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحق المهاجرين، وتشمل تلك الانتهاكات الاختطاف والتعذيب والحرمان والأسر والابتزاز والاسترقاق والعنف الجنسي.

يحتاج المهاجرون الذين يتعرضون لانتهاكات بشعة لحقوقهم والعالقون بين خطوط المواجهة في هذا الصراع إلى الحصول على المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة المتعددة القطاعات.

أشارت التقديرات في عام 2018م إلى أن ما لا يقل عن 150,000 مهاجر قد دخلوا إلى اليمن، ودخل العديد منهم بغرض العبور فقط إلى الدول المجاورة سعياً للحماية وتحسين سبل العيش. بالإضافة إلى ذلك عاد الكثير من المهاجرين اليمنيين بعد سنوات من العمل في الخارج وعلى الأخص في المملكة العربية السعودية المجاورة. تتبع مصروفات تتبع النزوح المهاجرين في نقاط المغادرة والاستقبال على امتداد الخط الساحلي في اليمن ويعكس التوجه الحالي أن أعداد المهاجرين الذين سيدخلون اليمن في عام 2019م ستكون مماثلة لأعدادهم في العام السابق.

مع تناقض العديد من الجماعات على الموارد المحدودة في اليمن، يجد المهاجرون أنفسهم في كثير من الأحيان عالقين في هذا الصراع، والأغلبية منهم بحاجة لشكل من أشكال المساعدة الإنسانية و الحماية. لقد أدت طبيعة الصراع المطول في اليمن إلى تفاقم الصعوبات على البيئة غير المواتية أصلًا للمهاجرين في اليمن. أصبح الكثير من المهاجرين غير قادرين على الوصول إلى الخدمات الأساسية خوفاً من الاحتجاز أو الوقوع في شرك شبكات الاتجار بالبشر.

تهدف المنظمة الدولية للهجرة خلال عام 2019م على الاستمرار في تقديم المساعدات متعددة القطاعات والمنقذة للحياة لما يقارب من 60,000 مهاجراً عالقاً في اليمن. ولتحقيق هذه الغاية، ستستمر المنظمة الدولية للهجرة في تشغيل العديد من نقاط الاستجابة للمهاجرين في مختلف المحافظات التي تقدم المنظمة فيها المساعدة الفورية حسب الاحتياجات المحددة. بالإضافة إلى ذلك، ستستمر المنظمة الدولية للهجرة في تشغيل عدد من الفرق المتنقلة في مجال الصحة والحماية، والتي تغطي الطرق الساحلية وتقدم المساعدة للمهاجرين الوافدين الجدد إلى اليمن. ستمكن نقاط الاستجابة للمهاجرين والفرق المتنقلة المنظمة الدولية للهجرة من تقديم المساعدة الصحية والغذاء ومياه الشرب والماء غير الغذائي وخدمات المياه والصرف الصحي والنفاذه والمأوى المؤقت للكثير من المهاجرين الأشد ضعفاً، مع تقديم دعم خاص لمعالجة قضايا الحماية. بالنظر إلى شدة المعاناة في اليمن، عبر الكثير من المهاجرين العالقين والمعوزين للمنظمة الدولية للهجرة عن رغبتهم في العودة إلى بلدانهم الأصلية، إلا أن أولئك المهاجرين غير قادرين على العودة لأنفسهم بسبب عدم امتلاكهم لوثائق السفر المناسبة ولا المال الكافي، أو الوصول للخدمات القنصلية. كما تم إيقاف حركة الطيران التجاري بسبب الصراع الدائر حالياً. قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة الإنسانية في الإجلاء من اليمن لما يزيد على سبعة آلاف مهاجر عالق منذ بداية الصراع في عام 2015م. ومن خلال الدعم المتعلق بالإجلاء، تهدف المنظمة الدولية للهجرة إلى توفير خيار منظم وإنساني للمهاجرين غير القادرين أو غير الراغبين في البقاء في البلدان المضيفة والذين يرغبون في العودة إلى بلدانهم الأصلية.

في عام 2019م ستقدم المنظمة الدولية للهجرة المساعدة بالعودة الإنسانية الطوعية لما يقارب ثلاثة آلاف مهاجر أثيوبي. بالإضافة إلى ذلك، ستقدم المنظمة الدولية للهجرة خدمة النقل الآمن لحوالي عشرة آلاف لاجئ صومالي عبر آلية العودة التلقائية التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.